

Distr.: General  
11 October 2000  
Arabic  
Original: English and Russian

الجمعية العامة  
مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الخامسة والخمسون

الجمعية العامة  
الدورة الخامسة والخمسون  
البنود ١٤ و ٤٠ و ٥٩ و ٦٠ و ٧٣ و ٨١ و ٩٤  
و ٩٥ و ١٠٥ من جدول الأعمال  
تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية  
الحالة في الشرق الأوسط  
مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن  
وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة  
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات  
نزع السلاح العام الكامل  
معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية  
التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي  
البيئة والتنمية المستدامة  
منع الجريمة والعدالة الجنائية

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي واليابان لدى الأمم المتحدة

نتشرف بأن نحيل إليكم طي هذا نص البيان المشترك الصادر في طوكيو يوم  
٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ عن رئيس الاتحاد الروسي، ف. ف. بوتين، ورئيس وزراء اليابان،  
ي. موري، بشأن التعاون بين الاتحاد الروسي واليابان في الشؤون الدولية (انظر المرفق).

ونكون ممتنين لو تكرمتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٤ و ٤٠ و ٥٩ و ٦٠ و ٧٣ و ٨١ و ٩٤ و ٩٥ و ١٠٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يوكيو ساتو  
السفير والممثل الدائم  
 لليابان لدى الأمم المتحدة

(توقيع) سيرغي لافروف  
السفير والممثل الدائم للاتحاد  
 الروسي لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام  
من الممثلين الدائمين للاتحاد الروسي واليابان لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك المتعلق بالتعاون بين الاتحاد الروسي واليابان في الشؤون الدولية

إن رئيس الاتحاد الروسي ووزير خارجية اليابان (المشار إليهما فيما بعد  
بـ "الجانباين")،

تأكيدا منهما لالتزامهما بإعلان موسكو المتعلق بإقامة شراكة خلاقة بين الاتحاد  
الروسي واليابان،

وإقرارا منهما بالأهمية البالغة لإثراء الحوار السياسي القائم على الثقة بين البلدين،

وإدراكا منهما لكون تنشيط التعاون البناء بين روسيا واليابان، على الصعيد الدولي،  
في تسوية المشاكل الماثلة أمام المجتمع الدولي يعد جانبا هاما من جوانب إقامة علاقات شراكة  
بين البلدين،

وتأكيدا منهما على أن هذا التعاون سيعمل على زيادة قابلية الوضع الدولي للتنبؤ،  
وأنه ليس موجهها ضد بلدان أو أقاليم أخرى،

وبحكم مسؤوليتهما أمام المجتمع الدولي، وإقرارا منهما بأهمية تنشيط الجهود  
المشتركة من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين، استنادا إلى ميثاق الأمم المتحدة،

واستنادا إلى التقارب بين أساليبيهما في معالجة القضايا الدولية،

يعلنان ما يلي:

## أولا - القضايا العالمية

١ - يبذل الجانبان جهودا مشتركة، من منطلق روح علاقات الشراكة الخلاقة، من أجل  
إقامة نظام عالمي جديد يستهدف منع نشوب الصراعات المسلحة وتسويتها بالوسائل  
السلمية، بالتعاون مع الأمم المتحدة التي تقوم بدور رئيسي في تعزيز السلم والأمن الدوليين،  
مع الحفاظ على تنوع القيم القومية والروحية والثقافية والاقتصادية لمختلف الدول، استنادا  
إلى مبادئ الاحترام المتبادل والمساواة والتعاون القائم على المنفعة المتبادلة.

٢ - يؤكد الجانبان التزامهما بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تعزيز نظام الحد  
من الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية، ولا سيما على  
الصعيد الإقليمي، ويؤكدان استمرار مشاوراتهما تحقيقا لهذه الغاية.

ويشيد الجانبان بقيام مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ باعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي تتضمن تدابير إضافية لترع السلاح النووي.

ويؤكد الجانبان أيضا على ضرورة التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويدعوان الدول التي لم توقع بعد أو تصدق على هذه المعاهدة، ولا سيما الدول التي يتوقف بدء نفاذ المعاهدة على تصديقها، إلى القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. وينادي الجانبان بحماية وتعزيز معاهدة الحد من المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف، باعتبارها دعامة للاستقرار السياسي وأساسا لزيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وفي هذا الصدد يعرب الجانبان عن أملهما في التعجيل ببدء نفاذ معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية وتنفيذها تنفيذا تاما، وفي إبرام معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في أقرب وقت ممكن.

ويؤكد الجانبان عزمهما على مواصلة دعم وتعزيز الجهود المساندة لنظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف بهدف منع انتشار القذائف وتكنولوجياها. كما يقر الجانبان بضرورة دراسة وتعزيز اتخاذ تدابير أخرى متعددة الأطراف من أجل الحد من انتشار القذائف. وفي هذا الصدد، يعربان عن تأييدهما التام للإنجازات الهامة لذلك النظام، وعن اعتزامهما النظر في أمر اقتراح إقامة نظام عالمي للرقابة.

ويؤكد الجانبان على أهمية زيادة فعالية وكفاءة نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ويعربان عن إيمانهما بأن تدابير الرقابة، المنصوص عليها في البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقات الضمانات، ستساعد على زيادة قدرة الوكالة على الكشف عن المواد النووية والأنشطة النووية غير المعلنة.

وسوف يتعاون الجانبان على زيادة الشفافية في مجال نقل الأسلحة، بغية منع الإفراط في تكديس الأسلحة بما يهدد بزعزعة الوضع في المنطقة.

٣ - يعرب الجانبان عن اعتزامهما تعميق الجهود المتضافرة من أجل إصلاح الأمم المتحدة بهدف تعزيز قدرة المنظمة على مواجهة متطلبات وتحديات عالم اليوم بكفاءة وفعالية. وفي إطار إصلاح المنظمة، يرى الجانبان ضرورة زيادة تعزيز دور وسلطة مجلس الأمن، عن طريق إصلاح المجلس بصورة عاجلة وبموافقة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والاتحاد الروسي يؤيد ترشيح اليابان عضوا دائما في مجلس الأمن.

كما يؤكد الجانبان عزمهما على المشاركة بإيجابية في المناقشات الدائرة في إطار "الثماني"، وعلى المساعدة في زيادة تنمية التعاون في إطار "مجموعة الثمانية".

٤ - يعمل الجانبان على تعزيز الحوار والتعاون في مجال التنمية الاقتصادية. وهما متفقان في الرأي القائل بأهمية زيادة اندماج روسيا في نظام العلاقات الاقتصادية الدولية، ولا سيما في منظمة التجارة العالمية. وتؤكد حكومة اليابان على استمرار تأييدها للسياسة الإصلاحية التي تتبعها حكومة الاتحاد الروسي، وتعرب عن عزمها على مواصلة التعاون التقني وغير التقني، ولا سيما في إطار برامج إعداد الكوادر الإدارية بالمؤسسات الروسية وتدريب العاملين بالهيئات الحكومية. والاتحاد الروسي يحیی ويساند ما تبذله اليابان من جهود لإزالة آثار الأزمة المالية والاقتصادية الآسيوية، وهي جهود أثرت بصورة إيجابية على الوضع الاقتصادي في الاتحاد الروسي.

٥ - يؤكد الجانبان على الترابط القائم بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة، وعلى ضرورة تعزيز التعاون البيئي الموجه نحو تطبيق سياسة التنمية المستدامة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، يتفق الجانبان على إمكان قيام الأمم المتحدة بدور أكبر في تنسيق المساعدة المقدمة تحقيقاً للتنمية في البلدان النامية، وفي التعجيل بإدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

ويعرب الجانبان عن عزمهما على التعاون في معالجة المشاكل البيئية العالمية، ولا سيما مشكلة تغير المناخ.

٦ - يؤيد الجانبان التعزيز الشامل للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب بجميع مظاهره، ولا سيما في اتخاذ تدابير مقبولة وفعالة لمنع الإرهاب والقضاء عليه قضاءً مبرماً وجذرياً، ومحاكمة الأشخاص المتورطين في تنظيم وتنفيذ الأعمال الإرهابية.

ويرحب الجانبان باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، ويعربان عن اقتناعهما بأن هذه الاتفاقية وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة ستساعد على توسيع القاعدة القانونية الدولية للتعاون على مكافحة خطر الإرهاب.

ويرحب الجانبان بالموافقة النهائية على مشروع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، ويتعهدان بالتعاون على الانتهاء، خلال عام ٢٠٠٠، من الأعمال المتعلقة بروتوكولاتها الإضافية الثلاثة.

ويعرب الجانبان عن اعتزامهما مواصلة التبادل الثنائي لآراء وغير ذلك من أشكال التعاون الفعلي في مكافحة الجريمة، ولا سيما الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والصيد غير القانوني للأحياء البحرية والاتجار بها.

## ثانياً - منطقة آسيا والمحيط الهادئ

١ - يولي الجانبان أولوية عليا للمسائل المتعلقة باستتباب الأمن في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما في شمال شرق آسيا، وبيذلان ما في وسعهما للإسهام بشكل بناء في الجهود الرامية إلى تعزيز الثقة والاستقرار في المنطقة وزيادة إمكانية التنبؤ بالأوضاع فيها.

ويؤكد الجانبان اهتمامهما بتنشيط مشاركتهما في الحوار السياسي والتنمية الاقتصادية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، داخل إطار متعدد الأطراف.

٢ - يعرب الجانبان عن استعدادهما لتبادل الآراء والتعاون في معالجة طائفة القضايا المتعلقة بالأمن الإقليمي، من خلال آليات الاتصال والتشاور الثنائي القائمة، والتعاون داخل أطر الحوار المتعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ولا سيما المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

والجانبان عازمان على تنمية التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، لأن هذه الجهود ستساعد على التعجيل بالتنمية الاقتصادية في البلدين وعلى تحسين الأوضاع المعيشية لشعبيهما، وعلى تعميق اندماج روسيا في الاقتصاد الإقليمي (أي اقتصاد منطقة آسيا والمحيط الهادئ) وفي الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تحقيق استقرار الاقتصاد الإقليمي والوصول به إلى الوضع الأمثل.

ويشيد الجانبان، إشادة بالغة، بدور كل من رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وغيرها من الأطر الإقليمية، في تهيئة الأوضاع الكفيلة بتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

واليابان تؤيد رغبة روسيا في الانضمام إلى أعمال الآلية التفاوضية لاجتماع آسيا وأوروبا، وسوف تتعاون مع روسيا في تحريك عملية تسوية مسألة مشاركتها.

٣ - يؤيد الجانبان تعزيز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ويؤيدان استمرار المشاورات بين رابطة أمم جنوب شرقي آسيا والدول النووية من أجل إبرام البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا. ويدرك الجانبان أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ستساعد على تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعلى بلوغ الهدف المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

٤ - يدرك الجانبان أهمية تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية، ويستحسنان مواصلة الحوار بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن وجهة النظر هذه، يشيد الجانبان بالنتائج التي تمخض عنها مؤتمر القمة الذي عقد بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

### ثالثا - القضايا الإقليمية

١ - تسوية الحالة في الشرق الأوسط: يؤكد الجانبان مساندتهما للجهود المبذولة لإحلال السلام الشامل والدائم والعدل في الشرق الأوسط استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وكذلك على أساس مبادئ مؤتمر مدريد، ولا سيما صيغة "الأرض مقابل السلام".

ويعرب الجانبان عن تأييدهما التام للتقدم المحرز في عملية السلام على جميع مسارات التفاوض، بما فيها المسار المتعدد الأطراف، من أجل تعزيز الاستقرار وتنمية التعاون في الشرق الأوسط.

٢ - آسيا الوسطى: يولي الجانبان أولوية عليا لمسألة تعزيز الأمن والاستقرار في آسيا الوسطى، ويؤيدان فكرة إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ويساندان الجهود التي تبذلها دول المنطقة من أجل استتباب الأمن الوطني والإقليمي والعالمي. أبرم في طوكيو في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

رئيس وزراء اليابان  
(توقيع) ي. موري

رئيس الاتحاد الروسي  
(توقيع) ف. بوتين